السياسة النقدية

د. عمار نعيم زغير

مفهوم السياسة النقدية

- **السياسة النقدية:** هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بهدف التأثير في عرض النقد المتداول وحجم الائتمان، وحجم الأنفاق القومي، سواء كان لأغراض الاستثمار أم الاستهلاك.
- **السياسة النقدية:** هي مجموعة الإجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية لإدارة عرض النقد، سعر الفائدة ، بهدف وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التشغيل الكامل والمحافظة عليه من التضخم.

أهداف السياسة النقدية

1) تحقيق الاستقرار في الأسعار:

- يعد هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية فتسعى كل دولة إلى الحد من التضخم ومكافحته حيث ان اي ارتفاع في مستويات الأسعار سيؤثر سلباً في قيمة النقود مما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها والتي تترك اثاراً ضارة على مستوى الدخل والثروة وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي .
- وقد أكد الاقتصادي ميلتون فيردمان في اللجنة الاقتصادية للكونغرس الأمريكي سنة 1959 ان من الصعوبة خفض الأسعار المحلية من دون خفض معدل الزيادة في عرض النقود، ولا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود ، واستدل بتجارب ألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

أهداف السياسة النقدية

2) تشجيع النمو الاقتصادي

- تسعى السياسة النقدية سواء كانت لدولة صناعية متقدمة أم دولة نامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار بوصفه واحداً من أهم محدداته. فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية وبالتالي في عرض النقد تنعكس في صورة تغيرات مقابلة في سعر الفائدة والتي يحددها حجم الاستثمار الخاص.
- إضافة لذلك فأن هدف النمو الاقتصادي هو تحقيق التوظف الكامل وهو ما قد يتعارض مع الهدف الأول (تحقيق الاستقرار في الأسعار) ،فزيادة التوظف تؤدي إلى زيادة الأسعار، لذلك فأن السياسة النقدية تحاول أن تزيل التعارض بين أهدافها.
- وبما إن النمو الاقتصادي في البلد يتطلب زيادة مستمرة في كمية النقد المتداول مع تزايد الإنتاج والدخل فأن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات قد تؤدي إلى نتائج سلبية في النمو الاقتصادي ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود بنسب منخفضة وبما يوازي معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف السياسة النقدية

3) المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:

- أن المحافظة على الاستقرار قيمة العملة مسألة لها آثارها الكبيرة على موازين المدفوعات وعلى حجم مديونيتها الخارجية وعلى حجم صادراتها وكذلك على حجم الاستثمار والإنتاج فيها. حيث ان استقرار قيمة النقود تعتبر من اهم شروط ازدهار التبادل التجاري وتنشيط حركة التجارة الدولية وتعظيم مقدرتها التنافسية.

أهداف السياسة النقدية

4) تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام

- أن السلطة النقدية تعمل على تحفيز عوامل التشغيل للموارد الاقتصادية. ومن ثم تثبت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية. كما وأنها تعمل على محاربة الارتفاع في المستوى العام للأسعار والضغوط التضخمية والتي تمثل الخطر الأكبر وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي.
- بذلك فأن على السلطة النقدية أن تتخذ إجراءات تكون كفيلة بتجنب الاقتصاد حالة البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل ...الخ ، ومن هذه الإجراءات وضع الطلب الكلي إلى مستوى التشغيل للموارد الإنتاجية غير المستغلة.

أدوات السياسة النقدية

1) الأدوات الكمية أو العامة

أ ـ عمليات السوق المفتوحة

- يقصد بها عمليات بيع وشراء السندات الحكومية التي يقوم بها البنك المركزي ومن خلال الأسواق المالية، فيدخل البنك المركزي إلى سوق السندات أما بائعاً أو مشترياً للسندات بهدف تقليص أو زيادة مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان المصرفي.
- فإذا ما وجد البنك المركزي بأن هناك ضغوطاً تضخمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، فأنه سوف يلجأ إلى بيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون شيكات مسحوبة على المصارف التجارية ولصالح البنك المركزي، وبالتالي تزداد مديونية المصارف التجارية لدى البنك المركزي، وبذلك سوف تقل احتياطيات المصارف التجارية من النقود السائلة وتقل مقدرتها على خلق الائتمان ومن ثم يقل المعروض النقدي أو كمية النقد في التداول، وتعد هذه السياسة سياسة نقدية انكماشية أو متشددة تلجأ أليها الدولة في حالات التضخم الكبير .

أدوات السياسة النقدية

ب - سعر إعادة الخصم

- يقصد بسعر إعادة الخصم، بأنه السعر أو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الأوراق والسندات وتقديم القروض قصيرة الأجل.
- وان البنوك التجارية لا تستطيع تقديم القروض للمشاريع والأفراد من دون توافر السيولة اللازمة لذلك فهي تكون مضطرة للجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وسندات.
- يعتمد سعر إعادة الخصم على عرض وطلب السيولة داخل السوق النقدية أي انه لا يتحدد بصورة تلقائية من قبل البنك المركزي، بل يتحدد وفقاً للمصلحة الاقتصادية العامة عن طريق التأثير في السوق النقدية على قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان وبالتالي في عرض النقد، وتؤثر سياسة إعادة الخصم في حجم الائتمان المصرفي وفقاً للآلية الآتية:-
- فعند قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم على المصارف التجارية نتيجة لشعوره بوجود فائض في عرض النقد، فأنه حينئذ يتبع سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى الحد من التضخم ، وبذلك فان المصارف التجارية سوف تقلل من طلبها على القروض وتقليل فاعلية السياسة الاقراضية ومن ثم ينخفض معدل نمو عرض النقد وبهذا سوف تكون تكاليف الاقتراض أعلى مما عليه في السابق.

أدوات السياسة النقدية

ج- تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي

يمكن أن تعرف نسبة الاحتياطي الالزامي بأنها تلك النسبة من النقود التي يجب على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك المصارف.

ويحتفظ البنك المركزي بهذه الاحتياطيات من دون فوائد، ويترتب على ذلك انه كلما قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع قلت المبالغ التي يمكن للمصارف التجارية التصرف بها، فتنخفض مقدرة المصارف التجارية على منح الائتمان Credit، وبالتالي تقل القدرة على خلق الودائع وبذلك فأن البنك المركزي من خلال زيادة نسبة الاحتياطي الإلزامي خفض المعروض النقدي وبالعكس حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على خلق النقود أو خلق الودائع، فتزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان وخلق النقود، بذلك يزداد المعروض النقدي.

ويمكن القول ان تغير نسبة الاحتياطي الالزامي يعدُ إجراءاً توسعياً أو انكماشياً يؤثر في مقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان.

- وبالإضافة إلى ما تقدم فأن نسبة الاحتياطي الالزامي تعد من الأدوات الفعالة والمميزة للتحكم بعرض النقد مقارنة بالأداتين السابقتين لسببين :-

- لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار المصارف التجارية كما هي الحالة بالنسبة لسعر الخصم.

- لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطورة أو رغبة الجمهور ببيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى كما هو الحال بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة.

أدوات السياسة النقدية

- **2) الأدوات النوعية**

أ- الإقناع الأدبي

ب- الرقابة على الائتمان الاستهلاكي

ج- الاقتراض بضمان السندات مع تحديد هامش الضمان

د- التمييز في أسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة

هـ- تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان

و- تحديد حد أعلى لسعر الفائدة على حسابات التوفير والودائع الثابتة للمصارف التجارية بهدف المحافظة على استقرار العمل المصرفي وحسب طبيعة الاقتصاد.

شكراً لإصغائكم